

نظام الإقطاع العسكري نشأته وتطوره من العصر السلجوقي حتى العصر المملوكي

أ.م.د. مصعب حمادي نجم الزبيدي
قسم الحضارة الإسلامية
كلية العلوم الإسلامية / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: 2011/10/11 ؛ تاريخ قبول النشر: 2011/12/26

ملخص البحث:

كشفت هذه الدراسة عن رؤية كعب بن زهير التي تمثل موقفه الفكري والجمالي من الحياة والشعر والعالم ، فكان شعره ينفذ إلى ما وراء المرئيات ليخلق عالماً موحداً ومنسجماً فلم يكن شعره مجرد وصف تصويري للطبيعة او سرد للإحداث بل كان شعره إبداعاً ورؤية ، فقد تخطى كعب حدود الرؤية السطحية للأشياء نافذاً إلى أعماقها محاولاً تبصرها وتأملها ظاهرها وباطنها بقوة العقل والإدراك ليكسبها معنىً جديداً منبعثاً من أعماقه خالقاً بذلك آفاقاً جديدة ليست على مستوى الموضوعات وإنما من حيث النظرة الشمولية للكون والحياة والعالم، فكان الطلل لحظة تأمل في الحياة ونقطة توقف بين ماضي رحل وحاضر غير مستقر ومستقبل مجهول ، ومثلت الصحراء في عمقها واتساعها الحرية والانفلات ، وغدا الحيوان رمزاً للصراع بين إرادة البقاء والفناء والحياة والموت ، وانطلق من رؤيته للمرأة بوصفها رمزاً للمحبة والمودة وفي الوقت نفسه كانت سبب هلاكه وتعاسته .

Military Feudal System, its establishment and development From Salgoks era till AL-Mamluks era

Asst Prof. Dr. Musab Himmadi Najam
Civilization of Islamic Dept.
College of Islamic Sciences / Mosul University

Abstract:

The paper aims at discussing the Military Feudal System since its establishment in the Abbasid era and the acquaintance with the term of feudalism, the characteristics and features with which it is distinguished. The paper also deals with the personalities which have gained retails and

follows the stages which this system passed through. In addition to the developments that it witnessed in Al- Zankian and Al- Ayyubids period till Al-Mamlukian era.

أولا : الإقطاع لغة وإصطلاحا :

يقصد بالإقطاع لغة : قطع الشيء أي فصل بعضه وأنابه ، والقطيعة : هي الجزء أو الطائفة من الأرض (1) أما الإقطاع إصطلاحا : فهو الأرض التي كان يقطعها الحاكم لمن يرغب من أتباعه منحه ، وقد ظهر منذ العصر الإسلامي الأول ليكون مكافأة على الخدمة العسكرية المقدمة للدولة (2) وينقسم الإقطاع في الاسلام الى نوعين، الاول : إقطاع تمليك ويكون على ضربين موات وعامر، فبالنسبة للأرض الموات هي الأرض التي لم يثبت صاحبها ويحق للخليفة أو السلطان أن يقطعها من يحييها ويعمرها ، فإن كان الموات أرضا جاهلية جاز إقطاعها وتمليكها ، وإن كان الموات أرضا إسلامية متروكة لا تملك عرف صاحبها ام لم يعرف ، اما الأرض العامرة لا يمكن تمليكها انما تؤخذ عنها الحقوق لبيت مال المسلمين سواء كانت لزمي أو مسلم في حال عرف مالکها، وإن لم يعرف تصبح ملكا لبيت المال ووفقا دائما ويحق للخليفة أو السلطان اقطاعها لاي شخص كان (3).

أما النوع الثاني : فهو إقطاع إستغلال وهذا النوع اطلق عليه بعض الباحثين تسمية الإقطاع العسكري (4) وهو موضوع دراستنا في الصفحات القادمة من البحث. وإقطاع الإستغلال يكون أما جزية أو أجر، فالجزية لا يجوز إقطاع الأرض لأكثر من سنة لان صاحبها قد يسلم فتسقط الجزية عنه ، وإن كان أجرا جاز إقطاع الأرض لسنين عدة، وإقطاع الإستغلال له ثلاثة شروط ، أولها : ان يقطع لسنين محدودة ومعلومة ، ثانيها: يحدد خلالها رزق المقطع فضلا عن مقدار الخراج ، فإن توفي المقطع يعود الإقطاع حكما لبيت المال، ثالثها : عدم جواز إقطاع الأرض مدة حياة المقطع انما يحق للسلطان استرجاع الأرض بعد مرور سنة كاملة على تاريخ منح الإقطاع (5).

ثانيا : نشأة نظام الإقطاع العسكري وتطوره عبر العصور التاريخية :

من الثابت في تطور النظم الاقطاعية في الشرق والغرب في العصور الوسطى ان الإقطاع اتخذ طابعا عسكريا في بعض الدول التي غلب عليها الجو الحربي وذلك لان الحكام والملوك كانوا يجدون انفسهم في حاجة الى محاربين وفرسان مزودين بالسلاح والخيول مما يتطلب اموالا ونفقات كبيرة لانتحملها مواردها فقاموا بتوزيع الاراضي في صورة إقطاعات على الامراء والاجناد مقابل ما يؤدونه من خدمة عسكرية للحكام (6).

1- الإقطاع العسكري في العصر السلجوقي.

يعد ظهور السلاجقة ودخولهم بغداد في ظل الخلافة العباسية حدا فاصلا ومرحلة مهمة في تاريخ امتلاك الارض من الناحيتين النظرية والعملية ، ولم يبق السلطان السلجوقي مجرد حاكم على الناس يتمتع بحقوق سياسية فقط بل اصبح يتمتع بحقوق اقتصادية تمثلت بحقه في امتلاك الاراضي التي يحكمها (7) فقد جرى التقليد ان يقوم السلطان السلجوقي بالانفاق على شؤون الدولة من الايرادات والعوائد المالية التي ترد لها من المناطق التابعة لها والخاضعة لسلطانها ، وتأتي في مقدمة ذلك مصروفات الجيش والانفاق على شؤونه المختلفة فضلا عن رواتب الامراء والجند ، ففي عهد السلطان ملكشاه الاول (465-485هـ / 1072-1092م) قام وزيره ومدبر ملكه ومستشاره الامين نظام الملك باعامام نظام الاقطاع في جميع انحاء الدولة السلجوقية وذلك من خلال توزيع ولايات الدولة اقطاعات عينية للامراء والجند للافادة منها بدلا عن رواتبهم النقدية (8) وكان على اصحاب الاقطاعات في مقابل البقاء في مناصبهم وتوريثها لمن بعدهم والافادة منها ماديا الالتزام بتجهيز الجند بالاسلحة والمعدات العسكرية للمشاركة بهم في الجيش السلجوقي عند الاستنفار للحرب (9).

ويرجع تطبيق نظام الملك لنظام الاقطاع الى ثلاثة عوامل ، الاول : الخطر الخارجي المتمثل في العداء مع الدولة البيزنطية لاسيما بعد النصر الذي حققه السلاجقة عليها في معركة ملاذكرد سنة 464هـ/ 1071م (10) والعامل الثاني : داخلي يتمثل في اتساع رقعة الدولة السلجوقية مما يتطلب منها إستحداث الاقطاعات لتكون بمثابة مناطق تتمتع بالاستقلال الذاتي تمنحها السلطة العليا للامراء فضلا عن توطين القبائل المختلفة التي يتألف منها الجيش السلجوقي لكي تستقر وترتبط بالارض المقطعة (11) وفي الوقت ذاته لم يفت نظام الملك خطورة أصحاب الاقطاعات الكبرى في الدولة السلجوقية ففرق اقطاع المقطع الواحد في بلاد مختلفة (12) اما العامل الثالث : فقد رأى نظام الملك " ان يسلم الى كل مقطع قرية او اكثر او اقل على قدر اقطاعه ، لانه رأى في تسليم الاراضي الى المقطعين عمارتها لاعتناء مقطعيها بامرها بخلاف ما اذا شمل جميع اعمال المملكة ديوان واحد فان الخرق يتسع ويتدخل الخلل في البلاد " حسب قول المقرئزي (13) ومن جانب اخر لم يكن نظام الاقطاع العسكري يتعارض مع الملكية الفردية او المساس بها لانه كان يتعلق بخراج الارض دون الارض نفسها (14).

وقد اختلف المؤرخون بشأن الفترة التي ظهر فيها نظام الاقطاع العسكري، فقد عد بعضهم ان الوزير السلجوقي نظام الملك هو اول من استحدث الاقطاع العسكري ووزع الاقطاعات (15) بينما عارض البعض الاخر هذا الرأي ولم يعدوه مبتكرا لهذا النظام وانما سبقه في ذلك الفاطميون ثم البويهون الذين أساءوا التصرف في حكومتهم حتى خربوا البلاد (16) والراجح ماذهب اليه حلمي بان الإقطاع العسكري قد وجد قبل السلاجقة ولكن اصبح نظاما عاما وشاملا منذ مطلع

العصر السلجوقي وقد اعطاه الوزير نظام الملك شكله النهائي وافر تطبيقه في المناطق الخاضعة لنفوذهم التي لم يوجد بها من قبل (17) مستفيدا من تجارب الدول التي سبقته في هذا المجال وخاصة الدولة البويهية بدليل اقدامه على ادخال بعض الاصلاحات بهدف تجنب الوقوع في المشاكل والاططاء وتلافي السلبات التي نتجت عن تطبيق هذا النظام في العصر البويهي (18)

وعلى الرغم من ان هذا النظام يتيح جمع المقاتلين وتعبئتهم لخوض المعارك بكفاءة عالية الا ان اسلوب القيادة فيه كان يمثل نقطة ضعف قاتلة لان الجيوش الكبيرة التي يقودها الامراء اصحاب الاقطاعات كانت تشكل نوعا من التحالف بين كبار الامراء ولم تكن تخضع لقيادة واحدة وامرها على الجميع ، وهذا ينعكس احيانا سلبا في عدم القدرة على مواجهة الصليبيين (19) وهكذا نشأ نظام الاقطاع العسكري في الشرق الاسلامي في العصور الوسطى في عصر الدولة السلجوقية التي كانت تتبع اسلوب صرف رواتب نقدية للجيش النظامي حتى منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، لكن اتساع رقعة الدولة وصعوبة السيطرة عليها وارهاق الادارة المالية بالنفقات للصرف على الجيش دفع بالوزير نظام الملك الى التفكير في الاستعاضة عن الرواتب النقدية بالاقطاعات من الاراضي لمختلف عناصر الجيش السلجوقي (20).

والامثلة كثيرة على الاقطاع العسكري عند السلاجقة في بلاد الشام اولها كان لأسرة العقيلي العربية فقد اقطع السلطان ملكشاه سالم بن مالك العقيلي قلعة جعبر (21) واقرعلي بن مقلد الكناني على شيزر (22) واقطع ياغي سيان انطاكية وظل يحكمها حتى استولى عليها الصليبيون في حملتهم الاولى (23) كما اقطع ملكشاه من قادته اقسنقر البرسقي الملقب بقسيم الدولة والد عماد الدين زنكي (477-541هـ/1084-1146م) قلعة حلب واعمالها وحماء واللاذقية وامتد اقطاعه من حلب الى الموصل (24) اما الأسرة السلجوقية فقد اقتسم امراؤها البلاد التي خضعت لسيطرتهم فيما بينهم لاسباب عدة فعلى سبيل المثال لا الحصر اقطع السلطان ملكشاه سنة 470هـ / 1077م اخاه تاج الدولة تتش دمشق واعمالها فضلا عن طبرية والقدس حتى لا يثور عليه (25).

أما بالنسبة للخصائص التي يتميز بها نظام الاقطاع العسكري السلجوقي والتي جعلت منه نظاما مستقلا عن الانظمة الاقطاعية الاخرى التي سبقته ، فقد اهتم الوزير السلجوقي نظام الملك بنظام الاقطاع اهتماما بالغا ووضع القواعد والاسس التي تحدد طبيعة العلاقة بين صاحب الاقطاع ومن يعملون عنده ، والعقوبات المتخذة بحقه في حالة اساءته وقسوته عليهم فيقول في ذلك " ليعلم المستقطعون الذين لاشأن لهم على الرعايا سوى تحصيل الاموال المستحقة عليهم بالحسنى على ان يكون لاصحاب الاقطاعات آمنين على انفسهم واموالهم ونسائهم وأبنائهم

وضياعهم وما يملكون دون ان يكون لاصحاب الاقطاعات عليها من سبيل او يمنعون من الذهاب الى القصر لبسط احوالهم بانفسهم اذا مارغبوا في ذلك، اما من لا يلتزم بهذا او يتقيد فينبغي الضرب على يده ، ونزع اقطاعاته منه ومجازاته ليكون عبرة للآخرين، وعلى اصحاب الاقطاعات ان يعلموا ايضا ان الملك والرعية جميعا في حقيقة الامر للسلطان وعليهم وعلى الولاة والرؤساء والمسؤولين ، ان يعاملوا الناس معاملة الملك للرعية ليحظوا بتأييده وقبوله ويسلموا من عقابه وينجوا من عذاب الآخرة " (26) .

ويرى نظام الملك انه يجب إطلاق أيدي اصحاب الاقطاع في إقطاعاتهم وفق شروط معلومة والتأكيد عليهم في حالة غياب احد الجند لوفاته او لسبب اخر الاعلان عن ذلك وعدم كتمانهم وهو اجراء لا يختلف كثيرا عن الانظمة الحديثة في هذا المجال. هذا فضلا عن اعتقاده بضرورة بث العيون والجواسيس على اصحاب الاقطاع من اجل التعرف على اوضاعهم وظروفهم خشية خروجهم عن طاعة السلطان (27).

وكان من البديهي استبدال المستقطعين حسب ماتقتضيه الضرورة كل سنتين او ثلاث قبل ان يثبتوا اقدامهم ويحصنوا انفسهم، أو يصبحوا مثار قلق ولكي يحسنوا معاملة الناس وتبقى الولاية عامرة ، فضلا عن ذلك فقد كان يتم ارسال احد الاشخاص الثقات الى اقطاع من الاقطاعات دون ان يعلم احد بمهمته فيقيم فيها مدة من الزمن لاستطلاع اوضاعها ومعرفة احوال سكانها والاستماع لما يقال عن صاحب الاقطاع والعودة بحقيقة الحال ثم التصرف على اساسها (28) ويعد ذلك الاجراء وسيلة مهمة لاحكام الرقابة الادارية على الولاة والقادة وقد اعتمدته السلاجقة في العصر العباسي ولازال له نظائر في الانظمة الحديثة (29) ومن المعروف ان كبار القادة العسكريين كانوا يمنحون اقطاعات بدلا من الرواتب بصفة عامة (30).

وقد شهد العصر السلجوقي توسعا في الاقطاع العسكري وذلك يعود الى عوامل عدة، اولها : صعوبة تحصيل الاموال من الولايات للدولة وكثرة الاعباء المالية التي اثقلت خزانة الدولة وأرهقتها والرغبة في تخفيفها ، ثانيها : اتساع رقعة الدولة وصعوبة السيطرة عليها، ثالثها : الرغبة في عمارة الارض والمحافظة عليها فضلا عن توطين قبائل الجيش السلجوقي واستقرارها (31).

وقد تعرض هذا النظام الى الخرق من قبل الحكام والموظفين الذين نهبوا الاموال من الفلاحين مما اضطرهم الى ترك اراضيهم وذلك لان المسؤولين كانوا يجمعون الضرائب قبل موعد حصاد المحصول فضلا عن المعاملة السيئة التي تعرض لها الفلاحون من قبل الاقطاعيين وممثلهم واخضاعهم لاعمال السخرة مما اضطر نظام الملك ان يسعى الى وضع ضوابط تحدد بشكل دقيق حقوق اصحاب الإقطاع وواجباتهم (32) على ان الإفادة من نظام الإقطاع من عدمها كان يرتبط بمدى المتابعة الدقيقة له من قبل المسؤولين عنه لان الاسس والقواعد التي

حددها نظام الملك للاقطاع في مختلف الجوانب يدل على مدى كفاءتها في تحقيق الفائدة من هذا النظام، وهو ما حدث فعلا في بداية تطبيق السلاجقة له بفضل المتابعة ثم بعد ذلك دبت فيه عوامل الفساد فظهرت فيه سلبياته بشكل واضح حتى اصبح عبئا على الدولة وسببا في تفكك اجزائها (33) .

اما ما يتعلق بموقف العلماء المسلمين من نظام الاقطاع العسكري آنذاك فقد انقسم بين مؤيد ومعارض ، فعبر الماوردي عن رضاه وتأييده للإقطاع العسكري قائلا " إن أهل الجيش هم اخص الناس بجواز الاقطاع لان لهم أرزاق مقدرة تصرف اليهم مصرف الاستحقاق، لانها تعويض عما اوصدوا انفسهم له حماية البيضة والذب عن الحريم " (34) بينما اعرب الامام الغزالي عن عدم رضاه عن الفوضى في الريف لأنه لا يمكن ان يتحقق التقدم دون ان يكون هناك عدل وان الدولة لن تزدهر في ظل الظلم والطغيان وسيضطّر الفلاحون الى ترك اراضيهم ، وان الحكام مسؤولون عن سوء تصرفات موظفيهم ضد رعاياهم ، ويسترسل قائلا " عمارة البلاد بالعدل في العباد " (35) وقد ايد مجموعة من العلماء فيما ذهب اليه الامام الغزالي وكان ابرزهم الامام نجم الدين الرازي والامام السبكي وغيرهم ممن جاءوا بعده (36) .

2- الإقطاع العسكري في العصر الزنكي .

وقد انتقل نظام الإقطاع العسكري فيما بعد وبشكل كامل الى الدولة الزنكية والذي من خلاله كانت الدولة تتعهد بمنح الامير المقطع وقواته السلطانية ممتلكات بدلا من ان تدفع لهم رواتب شريطة ان يقدموا انفسهم ومعداتهم ومؤنهم للخدمة العسكرية عندما يتم استدعائهم، على ان الاقطاعات الممنوحة للمقطعين كانت تتدرج في المساحة حسب رتبهم وكان يطلب منهم الاحتفاظ بعدد من القوات يضاهي دخولهم التي يحصلون عليها (37).

وكان الإقطاع الزنكي إقطاعا وراثيا أي ان إقطاع الامير أو الجندي يمنح بعد وفاته لأولاده وفي حالة صغر سن الابن كان السلطان يعين شخصا يدير الاقطاع حتى يبلغ سن الرشد، على ان منح الاقطاع بوساطة السلطان ليس معناه تملك الاراضي للمقطع والافادة من وارداتها لمدة طويلة بل كان يعطي المقطع صلاحية في ان يجمع لنفسه مجموعة من الضرائب في مقابل الواجبات المدنية والعسكرية التي يلتزم بها المقطع وتتمثل بمراقبة تحركات الاعداء في الداخل وتنفيذ بعض الاعمال العسكرية ضد مراكزهم، كما كان تقع عليه مسؤولية حماية اقطاعه من الاخطار الخارجية (38) .

وقد ادرك عماد الدين زنكي ضرورة توزيع الاقطاعات على امرائه وجنده نظرا لطبيعة الظروف السياسية والعسكرية التي جابهتها الدولة الزنكية منذ قيامها اذ انتشرت مجموعة من الامارات المحلية المتنافسة في الجزيرة وبلاد الشام وشرقي الموصل فضلا عن امارات الصليبيين

مما حتم عليه ذلك اتباع الاساليب التي تضمن له تشكيل قوة عسكرية متمكنة يخلص افرادها لاميرهم ومصلحة امارتهم بناء على وجود مصالح مشتركة في تلك الفترة ، فاعتمد الاسلوب الاقطاعي لضمان تكوين الجندي المخلص والجيش المنظم (39) .

والملاحظ ان توزيع الاقطاعات العسكرية على الامراء والاجناد في العهد الزنكي شمل كل البلاد التي تمكن القائد عماد الدين وابنه السلطان نورالدين زنكي (541-570هـ / 1146 - 1174م) من ضمها الى مشروع الجبهة الاسلامية آنذاك والامثلة كثيرة فعلى سبيل المثال لا الحصر منح عماد الدين زنكي نجم الدين ايوب واخوه اسد الدين شيركوه الاقطاعات في شهرزور بشمال العراق بعد رحيلهما من تكريت والتجائهما اليه أواخر سنة 532هـ / 1137م (40) واقطع الامير جاولي الرحبة واعمالها سنة 521هـ / 1127م (41) .

وانتهج السلطان نورالدين سياسة والده في اعتماد نظام الاقطاع وتوزيع الاقطاعات العسكرية ، وكانت عاداته " انه اذا اقطع اميرا اقطاعا وعين بعبرته ضياعا قررعليه رجالا ذوي عدد، لا ينقصون في خيل وسلاح وعدد " (42) فعندما استولى على دمشق سنة 549هـ / 1154م اقطع حاكمها مجير الدين ابق ضياعا بحمص عوضا عن دمشق (43) وكذلك اقطع شهاب الدين بن مالك العقيلي سروج (44) وأعمالها وبزاغة (45) واقطع في سنة 563هـ / 1167م مجد الدين بن الداية حارم (46) وقلعة جعبر ، واقطع ايضا مسعود بن الزعفران حمص وحماة وبعرين (47) والرها (48) واشتمل اقطاع صلاح الدين على بعض جهات حلب وكفرطاب كل ذلك مقابل الخدمات العسكرية التي يقدمها الامراء للدولة النورية (49).

وقد شمل الاقطاع العسكري في عهد السلطان نورالدين زنكي الاراضي المصرية بدليل ما ذكره ابن الاثير من ان نورالدين عندما سمع بان بعض امرائه في مصر تردد في محاربة الفاطميين والصليبيين عند البابين في صعيد مصر سنة 562هـ / 1166م هددهم بسحب اقطاعاتهم واعادة الموارد التي اخذوها منها (50).

وتعددت الاساليب التي اتبعتها الدولة الزنكية في توزيع الاقطاعات العسكرية على امرائها واجنادها منها ما كان لغرض استمالة الحكام بهدف توحيد الجبهة الاسلامية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ان عماد الدين زنكي عندما عزم سنة 540هـ / 1145م الاستيلاء على قلعة جعبر كتب الى علي بن مالك في تسليمها وفوض الى الامير حسان المنجمي ان يضمن لعلي الاقطاع الوافر والعطاء الكثير مقابل التسليم (51) كذلك ان السلطان نورالدين عندما دخل دمشق برغبة أهلها في سنة 549هـ / 1154م ، عرض على حاكمها مجيرالدين اقطاعا بحمص عوضا عن دمشق التي نقل اليها السلطان نورالدين مركز حكمه كان بهدف ضمها الى الجبهة الاسلامية (52) كما اتبع الزنكيون أسلوبا آخر في منح الاقطاعات للامراء والاجناد مكافأة لهم على ما قدموه من انجازات واعمال عظيمة سواء في مرحلة تكوين الوحدة الاسلامية او خلال مرحلة

الجهاد ضد الصليبيين ، فعلى سبيل المثال عندما استولى عماد الدين زنكي على بعض المناطق في ديار بكر سنة 538هـ / 1143م ، رتب امورها لجعل فيها من الاجناد من يحفظها من الاخطار الداخلية والخارجية (53).

أما الخصائص التي يتميز بها الاقطاع الزنكي فتمثلت في انتقال الاقطاع من مقطع الى اخر عن طريقين، الاول : الورثة ومصداق ذلك ما ذكرته المصادر العربية المعاصرة ان عماد الدين زنكي أمر بنقل طائفة من التركمان مع أميرهم الياروق واسكنهم بحلب واعمالها واسند لهم مهمة جهاد الصليبيين ، وبقي جميع ما استولى عليه بأيديهم الى سنة 600هـ / 1203 م (54) وفي رواية انفرد بها ابن واصل اكدت اتباع ابنه نورالدين نظام التوريث في الاقطاع إذ كانت " من آرائه الحسنة ما كان يعتمد في أمر أجناده ، فانه كان اذا توفي احدهم وخلف ولدا ذكرا أقر الاقطاع عليه فكان الاجناد يقولون: هذه أملاكنا يرثها الولد عن الوالد، فنحن نقاتل عليها . وكان من اعظم الاسباب لصبر الجندي في المشاهد والحروب بين يديه " (55) فعلى سبيل المثال عندما خسر نورالدين معركة الوقعة امام الصليبيين بالقرب من حصن الاكراد (56) سنة 558هـ / 1162م اصدر السلطان نورالدين اوامره بإحضار الاموال والدواب والاسلحة والخيام من حلب ودمشق وفرق ذلك على من سلم من جنده ومن قتل اعطي اقطاعه لاولاده (57) ولم يكتف نورالدين بتوزيع الاقطاعات الوراثية بل امر بتنظيم عمل الاقطاعات وايجاد سجلات توضح عدد الرجال وكمية العتاد التي كان ينبغي على كل صاحب اقطاع ان يقدمها للدولة وقت الحاجة (58) .

أما الطريق الثاني لانتقال الاقطاع من مقطع الى اخر فهو يحدث غالبا عند تقاعس المقطع عن اداء واجباته او الاخلال بالتزاماته العسكرية وبهذا الصدد ذكر ابو شامة في احداث سنة 562هـ / 1166م انه عندما حاول أسد الدين شيركوه اختبار جنده ومعرفة امكاناتهم وقدراتهم في مجابهة الصليبيين عند البابين في صعيد مصر أبدى بعضهم تخوفه من المهمة فصاح فيهم الأمير شرف الدين بزغش الذي كان مرافقا لشيركوه قائلاً " من يخاف القتل والأسر فلا يخدم الملوك بل يكون في بيته مع امرأته، والله لئن عدنا الى نورالدين من غير غلبة وبلاء نعدز فيه ليأخذن أموالنا وما معنا من اقطاع وجامكية (59) وليعودن علينا بجميع مأخذنا منذ خدمناه الى يومنا هذا ويقول : تأخذون اموال المسلمين وتقرون عن عدوهم وتسلمون مثل مصر الى الكفار " (60) ويتبين من هذا النص ان الامير شرف الدين قصد تهديد الامراء الذين يترددون في قتال الصليبيين بسحب اقطاعاتهم واعادة الموارد التي أخذوها ولذلك حاربوا بشجاعة فائقة حتى حققوا النصر وهزموا الصليبيين . ويرى أحد المؤرخين ان نظام التوريث في الاقطاع الزنكي ترك نتائج ايجابية اهمها ادراك الزنكيين باخلاص جندهم لهم واستماتتهم في القضاء على

ما يهدد دولتهم من اخطار لما في ذلك من مصلحة لهم ولأولادهم الذين سيرثون اقطاعاتهم من بعدهم (61).

وبعد هذا العرض المذكور أنفا يتضح لنا ان نظام الاقطاع العسكري الزنكي فيه حقوق وواجبات فاما الحقوق هي تمتع المقطع بالموارد المالية المتحصلة من الاقطاع ، واما الواجبات فتمثلت بالتزام المقطع بتقديم الجند للدولة وقت الحرب وتغطية نفقات جنده من الرواتب والاسلحة والمؤن والدواب وغيرها ومراقبة تحركات الاعداء في الداخل والدفاع عن اقطاعه ضد الاخطار الخارجية وبعبارة اخرى ان حقوق المقطع مرهونة بالواجبات التي يؤديها وفي حالة تقصيره فيها وعدم الايفاء بالتزاماته يعاقب عليها وتصل الى درجة سحب الاقطاع منه .

3- الإقطاع العسكري في العصر الأيوبي .

أما عن الاقطاع العسكري الايوبي فهو لا يختلف في أصوله وقواعده ومظاهره عن الاقطاعات السابقة اذ اقترن بما يؤديه المقطع من خدمات حربية وخضع لسيطرة الدولة واهتمت الادارة الايوبية بتسجيل مايقدمه المقطع من الفرسان في خدمته (62) وقد سارت الدولة الايوبية في التوزيع الاقطاعي على نهج اسلافهم من السلاجقة والزنكيين وابتقت على الاقطاعات العسكرية الوراثية وظل هذا الاقطاع على مايبود مشكلة الجند الذين كانوا يقيمون بالمدن ويديرون اقطاعاتهم بالوكلاء ، واصبح الزراع والفلاحون تابعين للجند والمقطعون يهيئون لهم الموارد المالية لكي ينصرفوا للخدمة العسكرية (63) ويرجع سبب اعتماد الدولة الأيوبية النظام الاقطاعي السائد في ذلك الوقت الى حالة الحرب الدائمة التي شهدتها بلاد الشام ومصر ضد الصليبيين الذين جاءوا الى بلاد المسلمين بهدف امتلاكها والإستييطان فيها(64).

وكان الاقطاع العسكري الايوبي وراثيا ومدى الحياة ويمنح لكبار الامراء وقادة الجيش الذين كان السلطان الايوبي يعتمد على جيوشهم وعلى ولائهم له مقابل الخدمات العسكرية التي يؤدونها للدولة الايوبية ، على انه حدث تطور مهم في نظام الاقطاع العسكري في عهد الناصر صلاح الدين الأيوبي (565-589هـ / 1169-1193م) وأستمر قائما حتى نهاية العصر الأيوبي على أقل تقدير ، إذ إن خيوط العلاقات الاقطاعية تجمعت في شخص السلطان الذي كان هو السيد الأعلى لجميع الأمراء الإقطاعيين وهو الذي يمنحهم الإقطاعات ويستدعيهم للخدمة العسكرية في وقت الحرب ، كما كان من حقه عزل أي أمير عن إقطاعه إذا تخلف عن أداء واجباته العسكرية ، ولم يكن هذا النمط من التنظيم الاقطاعي يسمح بتقوية نفوذ الأمراء الإقطاعيين على حساب سلطة الدولة وانما كان على العكس وسيلة فعالة لإحكام سيطرة السلطان على الأمراء التابعين له (65).

وعلى الرغم من أن منح الاقطاع كان يتم بوساطة السلطان الأيوبي إلا أن هذا ليس معناه منح ملكيات الأرض الزراعية لهذا المقطع ولم يكن معناه تمتع المقطع بمحاصلات الاقطاع لمدة طويلة بل أن منح الاقطاع يعطي المقطع الحق في جمع بعض الضرائب في مقابل أداء الواجبات المدنية والعسكرية التي كان ملزماً بإدائها وفق شروط عقد الاقطاع (66) وليس ذلك فحسب بل كان يقع على عاتق المقطع مسؤولية زراعة الأرض واروائها وعمارة الجسور والقناطر وجباية الخراج فضلاً عن الإشراف على ما ينتج من أرضه من المحاصيل (67) على أن الاقطاع العسكري الأيوبي كان يرتكز على الأراضي الزراعية مصدر الثروة والسلطة إذ يأخذ كل أمير مساحة من الأرض تتناسب مع رتبته العسكرية في مقابل تقديم عدد من الفرسان والجند إلى جيش السلطان الأيوبي حينما تكون هناك حاجة إلى ذلك فضلاً عن رواتب نقدية وعينية كانت تمنح للفرسان والأجناد من أصحاب الرتب الصغيرة التي كانت تسمى الجامكيات (68) وقد بدأ الناصر صلاح الدين بالتوزيع الاقطاعي منذ صار نائباً للسلطان نور الدين زنكي بعد وفاة العاضد آخر الخلفاء الفاطميين في مصر (555-567هـ/1160-1171م) في سنة 567هـ/1171م، وبعد أن كانت البلاد قد تم تقسيمها لأول مرة إلى اقطاعات بين السلطان وجنوده بدليل ما ذكره المقرئزي " وأعلم أنه لم يكن في الدولة الفاطمية بديار مصر ولا فيها قبلها من دول أمراء مصر لعساكر البلاد اقطاعات، وإنما كانت البلاد تضمن بقبالات (69) معروفة لمن شاء من الأمراء والاجناد وأهل النواحي بين العرب والقبط وغيرهم "، كما أشار في موضع آخر " وأما منذ كانت أيام صلاح الدين إلى يومنا هذا، فإن أراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده " (70) فقام بتوزيع أراضي مصراقطاعات منح بعضها لأهل بيته والبعض الآخر وزعه على أمرائه وقادة جيشه، ففي سنة 565هـ / 1169م أقطع والده نجم الدين أيوب مدن الاسكندرية ودمياط والبحيرة بينما أقطع أخاه تورانشاه الجزء الجنوبي من الصعيد ويتمثل بمدن قوص واسوان وعيذاب، وكان ذلك على أثر انتصاره على ثورة العبيد (71) ويروي القلقشندي أيضاً " أن الأرزاق كانت في عهد الأيوبيين تجري على الاقطاعات ، وتجري في مصر على الأمراء والجند وعامة اقطاعاتهم بلاد وأرض يستغلها مقطعوها ويتصرفون فيها كيفما يشاؤون، وربما كان فيها نقد يتناوله من جهات وهو القليل ويختلف حال أربابها " (72) .

وجرت العادة أن يقدر دخل البلاد وعلى أساس هذا التقدير كان يتم توزيع البلاد إلى قطاعات بين السلطان وأمرائه وأجناده على أن هذا التقدير كان يتغير من سنة إلى أخرى بسبب نقص المحاصيل في البلاد لانخفاض منسوب مياه نهر النيل أو طغيانه وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى نقص المحاصيل أو زيادتها (73) .

ولم يقتصر توزيع الاقطاعات العسكرية في عهد الناصر صلاح الدين على أرض مصر بل تعدى ذلك إلى جميع البلاد التي خضعت لسيطرته واتبع في توزيع الاقطاعات على

امرائه واجناده (74) أساليب عدة لتحقيق غايات مختلفة منها : كان لاجل تثبيت اقدامه في البلاد الخاضعة له مثلما حدث عندما استولى على مدن حمص وحماة سنة 570هـ / 1174م اذ قطع الاولى لابن عمه ناصرالدين محمد بن شيركوه فضلا عن اقطاع تدمر والرحبة وسلمية وخلفه في اقطاعه ابنه أسدالدين شيركوه سنة 581هـ/1185م ، أما الثانية اقطعها لخاله شهاب الدين الحازمي (75) كذلك اقطع دمشق لابنه الافضل سنة 582هـ /1186م ، ولأخيه مظفرالدين أربل وضم اليها شهرزور وأعمالها، ولابن أخيه تقي الدين عمر بن شاهنشاه بن أيوب سمسياط والمعرة ومنبج وجبله واللاذقية وبلاطنس وكفرطاب وبغراس وعدة بلاد أخرى ممتدة من حماة الى ديار بكر (76) هذا الى جانب اقطاع آخر اقطعه الناصر صلاح الدين لأخيه الملك العادل ضم الكرك والشوبك وحلب الا أنه استردها منه سنة 582هـ/1186م ، وعوضه حران والرها وميفارقين بدلا عنها (77) .

كما استخدم الناصر صلاح الدين اسلوب توزيع الاقطاعات وسيلة لتحقيق مشروع الوحدة الاسلامية، فقد ذكر المؤرخون المسلمون ان صلاح الدين عند مهاجمته البيرة (78) في سنة 578هـ/1182م ، وجه نداء الى ملوك الاطراف وكتب لهم قائلا " من جاء مستسلما سلمت بلاده على ان يكون من اجناد السلطان واتباعه ومساعديه على جهاد الكفرة " (79) كذلك استخدم الاسلوب نفسه مع صاحب عينتاب الذي قام بمراسلة الناصر صلاح الدين معلنا دخوله في طاعته ونزوله على خدمته وعندما تمكن من تحريرها سنة 579هـ/1183م، أقرها عليه اقطاعا (80) فضلا ان الناصر صلاح الدين اعتمد اسلوب منح الاقطاعات لكبار رجال الدولة الايوبية تكريما لما قدموه من انجازات واعمال كبيرة ، فعلى سبيل المثال أقطع الناصر صلاح الدين منطقة آمد من ديار بكر للأمير نورالدين محمد بن كرد أرسلان صاحب حصن كيفا (81) وذلك لنجدة لقوات الناصر صلاح الدين أثناء تحرير أنطاكية في السنة ذاتها (82) واقطع الأمير سيف الدين المشطوب نابلس سنة 588هـ/1192م ، تكريما له بعد ان اطلقه الصليبيون من الاسر (83) وفوق ذلك كله راعى الناصر صلاح الدين في توزيع الاقطاعات الجوانب الامنية للدولة الايوبية فمنح بعض القبائل العربية وخاصة قبيلتي جذام وثعلبة اقطاعات متفرقة في مصر رغم دورها السلبي وتعاملها مع العدو الصليبي، وكان هدفه من وراء ذلك الحفاظ على الامن وحث تلك القبائل على التحالف معه للجهاد ضد الصليبيين وطردهم من البلاد الاسلامية (84) ولذلك لم يتوان الناصر صلاح الدين عن مصادرة اقطاعاتهم في مناطق الشرقية والبحيرة لما اشتهروا به من أعمال تخريبية أهمها تهريب القمح الى الصليبيين (85).

كذلك أقر الناصر صلاح الدين كثيرا من الأمراء النورية ممن ناصروه وعززوه في توحيد الجانب الإسلامي امام الصليبيين منذ سنة 567هـ/1171م ، وكان أبرزهم الأمير علم الدين سليمان بن جندر الذي اقطعه حصن دربساك بعد تحريره في السنة ذاتها ، كما اقطع الرها

للأمير مظفر الدين كوكبوري بن قطب الدين أحد كبار الأمراء النورية (86) كما أقر الناصر صلاح الدين جميع الأمراء الزنكيين في اقطاعاتهم ومنهم الأمير عماد الدين زنكي بن قطب الدين مودود صاحب سنجار سنة 571هـ/1175م ، وأقر أخاه عز الدين مسعود على الموصل ومعاذ الدين سنجر بن غازي على الجزيرة (87) .

وبعد وفاة الناصر صلاح الدين الأيوبي سنة 589هـ/1193م ، اتسعت شقة الخلاف بين أبنائه على السلطة واستقر الأمر على تقسيم دولته ، فاصبحت دمشق والساحل الشامي والقدس والناصرية وبانياس وتبنيين الى الداروم حتى حدود مصر للملك الأفضل علي بن صلاح الدين ، واستولى الظاهر غازي بن صلاح الدين على حلب وجميع أعمالها وشمال سوريا مثل حارم وتل باشروا عزاز ومنبج ، بينما أستمروا الأول محمد بن تقي الدين عمر في اقطاع حماه ، كما تولى الملك الظاهر خضربن صلاح الدين اقطاع بصرى وشيركوه الثاني ابن محمد شيركوه الكبير عم صلاح الدين اقطاع حمص والرحبة وتدمر ، والملك الزاهر مجير الدين داود بن صلاح الدين البيرة وبعض أعمالها ، واحتفظ سيف الاسلام طغتكين وهو الاخ الرابع لصلاح الدين اليمن وجزيرة العرب ، وأخذ الملك الأمجد مجد الدين بهرام شاه بن فرخشاه بعلبك وأعمالها ، أما الملك العادل شقيق صلاح الدين فأخذ الكرك والجزيرة الفراتية ، أي حران والرها وسمسياط وقلعة جعبر وميفارقين وديار بكر ، وكانت هذه المنطقة لا تتناسب مع مكانته وقدراته (88) .

اما ما يتصل بخصائص الاقطاع العسكري الايوبي فانه كان يتسم بجواز انتقال الاقطاع من مقطع الى اخر ، وعلى الرغم من كونه وراثيا الا أنه لم يحدث توريث الاقطاع العسكري في عهد الناصر صلاح الدين سوى ثلاث مرات ، الأولى : كانت في سنة 581هـ/1185م ، عندما أعطى صلاح الدين الأمير الصبي شيركوه بعد وفاة أبيه ناصر الدين محمد بن شيركوه اقطاع أبيه في حمص والرحبة ، والثانية : منح صلاح الدين سنة 583هـ/1187م اقطاع شمس الدين بن المقدم أمير الحاج الشامي لابنه عز الدين بعد أن ولاه الحج الشامي أيضا ، أما الثالثة : منح صلاح الدين سنة 588هـ/1192م ثلثي اقطاع الأمير سيف الدين المشطوب في نابلس لابنه عماد الدين وأميرين معه (89) كما ان من سماته حرص الدولة الأيوبية على أن لا يكون الاقطاع في جهة اقليمية واحدة لكي لا يزداد نفوذه على حساب سلطة الدولة (90) وكانت شروط التعاقد الاقطاعي ان يحصل المقطع على موارد الاقطاع نظير التزامه بتنفيذ واجبات حربية : مثل تقديم الجند وقت الحرب وواجبات غير حربية : كتتفيذ المراسيم السلطانية التي كان الناصر صلاح الدين يصدرها وحفظه الامن والنظر في مصالح الرعية داخل الاقطاع فضلا عن عدد من الواجبات المدنية : اهمها زراعة وارواء أرض الاقطاع وبعض الخدمات الخاصة بالسلطان (91) ناهيك عن الاهتمام بشؤون ادارة اراضيه ولاسيما من الناحية المالية (92) .

وكان الإقطاع أحيانا يحتوي على أراضي مستصلحة نتيجة شق قنوات وجسور، وكان على المقطع بذل قصارى جهده لاستصلاح هذه الأراضي فضلا عن قيامه باقامة الجسور البلدية وصيانتها وهي السدود الزراعية الصغيرة التي تروي الإقطاع، اما عن الجسور السلطانية وهي السدود الزراعية الصغيرة التي شيدت لمنفعة الاقليم فلم تكن تخضع لمسؤولية المقطع من الناحية النظرية بل من الناحية العملية ، اذ كان المقطعون يساعدون السلطان في اقامة تلك الجسور وذلك من خلال امداده بالرجال والآلات والحيوانات وغيرها فضلا عن اشتراك المقطع في حفر الجداول والقنوات المائية (93) .

أما بالنسبة لرواتب الجيش فقد اعتمد الاسلوب نفسه الذي اعتمدته اسلافه الزنكيون فقام بتوزيع الاقطاعات على امرائه ليكون بديلا عن نظام دفع رواتب الجند ، فقد كان الناصر صلاح الدين يكتفي بمخاطبة المقطع عند عزمه على خوض معارك الجهاد ضد الصليبيين، فيتوجه الاخير بدوره اليه ومعه جيشه مزودين بالاسلحة والمؤن (94) .

والجدير بالذكر ان ديوان الجيش كان هو المسؤول عن ترتيب وتوزيع الاقطاعات وتغييرها بالنسبة لاجناد السلطان واجناد الامراء الى جانب السيطرة على الاقطاعات والمقطعين ، فقد كان موظفوا هذا الديوان يقومون بتسجيل أسماء المقطعين من الامراء واقطاعاتهم على اختلاف درجاتهم وجميع افراد الجيش السلطاني دون استثناء فضلا عن تسجيل التفاوت الاقطاعي الذي يحدث نتيجة تغيررتبة الجندي بانتقاله من فئة أصحاب الجوامك والرواتب الى فئة أصحاب الاقطاعات ، فاذا انتقل الجندي الى اقطاع جديد للمرة الاولى فانه ياخذ دخل اقطاعه من تاريخ تعيينه لا من اول السنة الهلالية او الخراجية ، وكان هذا الديوان ايضا يتولى احصاء غيابات الجندي عن الخدمة دون اذن شرعي ويقوم بخصم الاموال التي تعادل غيابه (95).

ولم توجد مميزات عامة لنظام الإقطاع العسكري الايوبي بل كان يحق للأمير الايوبي المقطع ان يكرس ثلثي وارده من الاقطاع لتمويل الفرسان والثلث (الخاصة) لمصروفاته الشخصية على ان الاقطاع الايوبي كان يتسلم اقطاعين مختلفين ، اقطاع خاص لحاجاته الشخصية واقطاع عام من اجل اطعام قطعانه وحمايته ، وكانت عقودهم الاقطاعية تحت كل واحد منهم بان يحمي عددا معينا من الفرسان، ويكون مالكو الإقطاعات الصغيرة ما يسمى بالقوة الخاصة التي تحارب في وسط المعركة ، اما الاقطاعات الاميرية فتمثل الجناحين (96)

ومن جانب آخر كان الناصر صلاح الدين هو المصدر الرئيس لمنح الاقطاعات فقد كان يستطيع الغاءه متى اراد وفي أي وقت شاء عند تقاعس المقطع عن اداء واجبه أوعدم الايفاء بالتزاماته العسكرية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر أمر الناصر صلاح الدين بقطع رواتب جماعة من الاكراد لانهم كانوا السبب في خسارة الجيش الاسلامي في معركة الرملة عند تل الصافية (97) امام الجيش الصليبي الذي كان يقوده البرنس ارناط سنة 573هـ / 1177م (98)

وفي سنة 587هـ/1191م عند محنة عكا قطع صلاح الدين اقطاعات جماعة من أمراء الاجناد الهاربين(99).

والواقع ان نظام الاقطاع العسكري كان ذا أهمية كبيرة بالنسبة لجيش الناصر صلاح الدين كما ان هذا النظام اعطى حقوقا للمقطع نظير الالتزام بتنفيذ الواجبات فكان يعاقب بالاعفاء من اقطاعه اذا ثبت تقصيره في اداء واجباته منها كان كفيلا باخلاص الجند واستماتتهم في القتال وكذلك ماكان يقوم به بعض المقطعين من اعمال عسكرية ضد الاعداء (100) فعلى سبيل المثال يذكرأبوشامة ومن نقل عنه ان الأمير عز الدين فرخشاه حاكم اقطاع بعلبك هاجم صفد في 18 ذي القعدة سنة 575هـ/1179م ، وتمكن من قتل عدد كبير من مقاتليهم وحصل على غنائم كثيرة وعاد غانما سالما الى إقطاعه (101) فضلا ان نظام الاقطاع العسكري يعد من اولى موارد الدولة الايوبية لانه مصدرالايارد للانفاق على الجيش السلطاني وجيوش الامراء الاقطاعيين فضلا عن النفقات العسكرية المهمة للجيش الأيوبي زمن الحرب (102) وعليه فان تطبيق الناصر صلاح الدين نظام الاقطاع العسكري في الدولة الايوبية أسهم الى حد كبيرفي تزويد جيشه بالاسلحة والعتاد والمؤن (103) واذا كان النظام الاقطاعي العسكري الأيوبي وسيلة جيدة لتعبئة الجيوش في ذلك الوقت الا أنه لم يكن وسيلة فاعلة لادارة اقتصاديات البلاد لاسيما مصر التي كانت موردها الأساس ومصدر ثروتها لان المقطعين كانوا في غالبيتهم من غير أهل مصر لذا فان الاهتمام بتحسين أحوال الزراعة ونظام الري لم يكن من صفاتهم وانما كان همهم موجهها الى كسب الأموال من هذه الاقطاعات (104).

وهكذا عرفت مصر زمن الايوبيين الاقطاع العسكري الذي كان معروفا عند السلاجقة والزنكيين وقد اعتمده الناصر صلاح الدين في تقسيم دولته بين ابنائه واهل بيته على اسس اقطاعية وكذلك حرص من بعده اخوه الملك العادل على ان يكون اولاده دون غيرهم هم اصحاب الاقطاعات الكبرى في مصر (105) وهكذا حتى نهاية العصر الايوبي فنجد ان النظام الاقطاعي قد استقر في مصرفا قطع الملك الصالح نجم الدين ايوب اهل بيته اقطاعات وافرة كما اختص الخوارزمية (106) باقطاعات واسعة مقابل ماقدموه من خدمات حربية، ولم ينس الملك الصالح ايوب مماليكه الاتراك الذين ساندوه وناصروه فمنحهم الاقطاعات الوافرة (107) .

4-الإقطاع العسكري في العصر المملوكي .

أما عن الاقطاع العسكري المملوكي فهو امتداد للاقطاع في العصرالأيوبي، فقد ورث المماليك دولة أسلافهم الايوبيين وانتهجوا طريقهم في ادارة انظمة الحكم بما في ذلك الاقطاع وعدلوا به ولم يجعلوه وراثيا (108) وكانت كلمة الاقطاع في العصر المملوكي ترادف كلمة الجندية (109) كما أطلقت على الاقطاع أسماء أخرى مثل "عبرة " بمعنى دخل سنوي و " خبز "

جمعها " أخباز " التي لها معنى التعيش ، وذلك على أساس أنه مقرر لهم كرزق نظير دفاعهم عن أرض الإسلام أذ لم يكن الفقهاء في عصرهم يرون فيه شيئا مذموما فضلا أنهم لم يطالبوا بالغائه (110) وكانت الدولة تمنح الإقطاعات العسكرية الى امرائها وفرسانها وتكون ملكا مؤقتا لهم ويتمتعون بحق مطلق في استغلالها وفق ما يريدون لكي يسدوا حاجاتهم (111) ثم ترجع هذه الارض وتكون الى السلطان المملوكي في عدة حالات منها العزل عن الوظيفة أو إخلال المقطع بشروط العقد القائم او عند انتهاء مدة الاقطاع المتفق عليها او عند وفاة المقطع (112) .

وقد كان لتوزيع الاقطاعات على الجيش رسوم معينة في دولة المماليك فيجلس السلطان المملوكي في أيام محدودة في مبنى خاص يسمى الاصطبل ومعه الامراء عن يمينه وشماله على مقاعد من حرير، ومعهم ناظر ديوان الجيش ليقرأ ما يتعلق بالاقطاعات على المسامع فيمضي السلطان ما يشاء ويكون ذلك باسم الامراء اما الاجناد فان الذي يقطعهم الامراء في الغالب، وان كان السلطان ينص على ان للامير ثلث الاقطاع وللجناد الثلثان كما انه احيانا يقطع الاجناد بنفسه كذلك كان الامير اذا اراد حرمان أحد فانه لابد من الرجوع الى السلطان أو نائبه (113) وكانت الاقطاعات التي أجراها السلطان المملوكي على الأمراء والأجناد على قدر درجاتهم وتتسم بالضخامة فاقطاع الأمير بلغ متوسط مساحة تتراوح بين زمام قرية وعشر قرى وهي تكون عادة من الاراضي الخصبة ، أما غير الأمراء من الأجناد فلم يقل اقطاع الواحد منهم عن نصف زمام قرية (114) وكان من التقليد في العصر المملوكي أنه إذا قدم السلطان الاقطاع قبل المقطع الأرض كان ذلك تعبيرا عن رضاه (115) .

وكان الاقطاع يكتب مختصرا أمام السلطان أو حتى بخطه فيسمى " قصة " إذا كان بخصوص طلبه و " مثال " إذا كان انتقاله من متوفى لغيره و " نزول " أو " مقايضة " إذا تنازل أحدهم عنه لأخر بالمال و " إسهاد " وهو الاشراف فيه ثم يرسل الاقطاع الى ديوان الجيش لتقييده وتقديره وحينئذ يسمى " مربعة أو مربعة شريفة " ثم يرسل الى ديوان الانشاء فيسمى " منشورا " وهو الوثيقة النهائية للاقطاع (116) وكانت تكتب فيه عبارة تقليدية : خرج الامرالشرىف، كما يختم بعلامة السلطان المملوكي أو الطغرى وهي العبارة الدينية : " الله أملى " (117) وعلى هذا فقد كان الاقطاع العسكري في عصر المماليك يرتبط ارتباطا وثيقا بديوان الجيش حتى اطلق على هذا الديوان اسم ديوان الاقطاع ، وقد عبر الفلقسندى عن ديوان الجيش بأنه " مظنة الاقطاع " أي سجله ومركزه (118) .

أما عن خصائص الإقطاع العسكري المملوكي فتمثلت بكثرة إنتقال الإقطاعات من ايدي شاغليها الى آخرين لان هذه الاقطاعات كانت ترتبط بالوظائف والخدمات التي يؤديها المقطع للدولة ، فقد كان المقطعون كبيرهم وصغيرهم من أصحاب الوظائف في الدولة المملوكية ولا يحق للمقطع امتلاك الاقطاع ، وكان يحدث عند تولي السلطان الجديد ان ينتقل اقطاع السلطان

السابق اليه وكذلك ينتقل اقطاع السلطان المرشح للسلطنة بعد توليه اياها الى أمير آخر (119) وعلى الرغم من ان النظام الاقطاعي المملوكي لم يكن وراثيا الا ان الدولة المملوكية منحت في كثير من الاحيان أبناء الأمراء المتوفين الجوامك أو امرة خمسة تكريما منها لاسلافهم وليس موجبا أي حق اقطاعي (120) وكثيرا ما كانت المناقلات الاقطاعية تحدث لاسباب سياسية فعلى سبيل المثال قيام السلطان العادل كتبغا (694 - 696هـ/1294-1296 م) سنة 695هـ/1295م بعزل الأمير عز الدين الحموي نائب دمشق لارتكابه أعمال لم ترض السلطان ، فولى مكانه الأمير غرلو أحد مماليك السلطان واعطى الأمير المعزول اقطاع غرلو في مصر (121) كما حدث في عهد السلطان الظاهر بيبرس (658-676هـ/1259-1277م) والسلطان الناصر محمد (693-694هـ/1293-1294م) أن عوقب ال مهنا في بلاد الشام بالعزل عن الاقطاع لاتهامهم بالخيانة العظمى لاتصالهم بالاعداء الصليبيين (122) ويبدو أن كثرة المناقلات الاقطاعية التي شهدتها العصر المملوكي كانت ترجع الى أسباب عدة أهمها استمرار حالة الحرب ضد الصليبيين ثم المغول التتار وعدم إداء المقطع الالتزامات الحربية المفروضة عليه فضلا عن عدم تنفيذه أوامر الدولة المملوكية الأمر الذي أليكنها من ادارة الحرب ضد الصليبيين (123) .

وقد اولى المماليك اهتماما كبيرا بالنظام الاقطاعي وكانت القاعدة العامة في التوزيع الاقطاعي وحدة القيراط (124) المعمول بها منذ العصر الأيوبي، إذ كان خراج مصر يقسم الى أربعة وعشرين قيراطا يوزع أجزاؤها على القرى توزيعا يتناسب مع طاقتها ، وفي العصر المملوكي إختص السلطان باربعة قرارات " للكلف والرواتب وغيرها "، بينما حصل الأمراء على عشرة قرارات ، أما العشر الباقية فهي للتوزيع بين الأجناد (125) ولذلك أصبح النظام الاقطاعي بحق عماد الاقتصاد المملوكي وقاموا بتوزيع الاراضي والبلاد على الامراء والاجناد لغرض ضمان ولائهم ولإيجاد قوة دائمة في البلاد قادرة على التصدي لخطر الاعداء وقمع الثورات والتمردات الداخلية (126) والواقع ان المماليك استمدوا محور وجودهم من فكرة الحرب التي اصبحت المحور الرئيس لتحركهم السياسي والاقتصادي والديني ، ومن هنا سيطر المماليك على مقدرات البلاد واقتسموها فيما بينهم (127) .

ويرى احد الباحثين المحدثين ان الاقطاع المملوكي كان ذا اهمية كبيرة لانه استمر وقتا طويلا من الزمن وترك نتائج واثار بالغة في التطور الاجتماعي والاقتصادي في مصر وبلاد الشام وكان انموذجا لثلاثة أنظمة المغولي والاسلامي والاوربي الوسيط (128) .

ويعد الاقطاع المملوكي مصدر دخل سنوي للأمير او الجندي بما يعادل رتبته العسكرية ويحصل على هذا الاقطاع من السلطان وديوان الجيش ونظرا لان الزراعة في مصر هي المصدر الاول للثروة ، فمعظم الاقطاعات اراضي زراعية في جهات اهلة بالسكان ورد ذكرها في

منشور الإقطاع ورغبة في ضبط الاقطاعات وعدم استمرار أراضي معينة في اقطاع معين وعدم استمرار بعض الاقطاعات في ايدي الوارثين (129) لجأ سلاطين دولة المماليك البحرية الى مايعرف بالروك (130) لاعادة توزيع الاراضي بين السلطان واصحاب الاقطاع، وأشهرها الروك الحسامي سنة (697هـ/1297م) نسبة الى السلطان حسام الدين لاجين (696-698هـ/1296-1298م) والروك الناصري سنة (715هـ/1315م) نسبة الى السلطان الناصر محمد بن قلاوون أثناء حكمه للمرة الثالثة (709-742هـ/1309-1341م) (131) على ان هذه الفكرة استمدتها المماليك من السلاجقة والمغول ، واساسها ان الزعامة عندهم سيادة على القوم لامتلاك الاراضي ويتولى شيخ القبيلة توزيع المراعي بين بطونها وفقا للعرف والتقاليد ، ونقل السلاجقة والمغول هذا النظام الى المناطق التي خضعت لسيطرتهم رغم بعض التعديلات التي دخلت عليه بسبب احتكاكهم بنظم وحضارات في هذه المناطق ، فالذين حصلوا على الاقطاعات كان وفق رغبة السلطان ولايترتب عليها حقوق والسلطان له مطلق الحرية في الابقاء على الاقطاع في يد صاحبه او سحبه (132) .

وكان ديوان الجيش هو المسؤول عن الاقطاع العسكري والمشرف عليه اذ كان يتم تثبيت اسماء اصحاب الاقطاعات من الامراء والاجناد في سجل اطلق عليه الجريدة الجيشية يذكر فيه اسم المقطع واقطاعه وابتداء امرته او جنديته مع الاشارة الى مايقابل هذا التاريخ من السنة الخراجية التي يحاسب بموجبها فيما يتحصل من اقطاعه وكيفية انتقال الاقطاع اليه ويرمز قبالة كل اسم عبارة اقطاعه (133) وكانت عملية توزيع الاقطاعات تجري في حالات عدة أهمها ارتقاء سلطان مملوكي جديد دفعة الحكم ، فيجري حركة لاعادة توزيع الاقطاعات بين منح وزيادة وانقاص لتكريم الانصار ومعاقبة الخصوم، كما اعتاد سلاطين المماليك ان يوزعوا الاقطاعات عند عرض الجنود ، فيستعرض السلطان المملوكي الجند أكثر من مرة خلال سلطنته ليستوثق من القادرين على الخدمة العسكرية ، ويستبعد غير القادرين ويوفر اقطاعاتهم ليزرعها على الاكفاء القادرين فاذا توافرت للدولة أراضي جديدة عن طريق الفتح أو أستصلاح الارض البورأو شق قناة أو ترعة قام السلطان بتوزيع هذه الاراضي على هيئة اقطاعات (134) فضلا ان توزيع الاقطاعات كان يتم أحيانا أثناء الفتن الداخلية ورغبة السلطان في كسب اكبر عدد من الامراء الى جانبه او أثناء قيام احد الامراء بتدبير المملكة نيابة عن السلطان الذي لم يبلغ سن الرشد او عند انحلال الاقطاع بسبب وفاة صاحبه (135).

وفي جميع الحالات السابقة كان السلطان المملوكي هو الذي يتولى بنفسه غالبا توزيع الاقطاعات ، فاذا تقدم اليه المملوك سألته عن اسمه وأصله وتاريخ قدومه الى الديار المصرية وأستاذه الذي اشتراه من تاجره ، وعن حياته التعليمية من الكتاب في الطباقي الى ميدان الفروسية (136) فاذا وقع اختياره عليه ليمنحه اقطاعا أمر ناظر الجيش بان يكتب له ورقة مختصرة يذكر

فيها إسم المقطع وحدود اقطاعه تسمى "المثال" التي اشرنا اليها انفا، ثم يناولها للسلطان فيوقع عليها ويعطيها الحاجب لمن رسم له ، فيقبل الارض ثم يعاد المثال الى ديوان الجيش فيحفظ فيه ، وقد إختص السلطان باصدار مناشير الامراء واجناد الحلقة، أما أجناد الامراء فصدرت مناشيرهم عن أمرائهم كذلك روعي ان يعين في منشور الامير ثلث الاقطاع للامير نفسه ولأجناده الثلثان (137) .

وقد تفاوت نصيب الامراء في الاقطاعات تبعا لثلاثة عوامل ، الاول :الرتب والوظائف التي كانوا يشغلونها ، والثاني : مدى قربهم ومكانتهم عند السلطان (138) اما العامل الثالث: هو سياسة الاستمالة التي اعتمدها بعض السلاطين المماليك لتقريب الامراء منهم مخافة غدرهم ، فعلى سبيل المثال جرى في عصرالدولة المملوكية الاولى (البحرية) وتحديدًا في عهد السلطان الاشرف خليل (689-693هـ/1290-1293م) الافراج عن الامير بيسري الصالحي سنة 689هـ / 1290م ، وأنعم عليه باقطاع وافرضلا عن الاموال والثياب (139) وفي عصر الدولة المملوكية الثانية (الجراسية) ثار الامراء على السلطان الناصر فرج أثناء حكمه للمرة الثالثة (801-808هـ/1398-1405م) سنة 802هـ / 1399م بزعامة ايتمش البجاسي ورغم ان السلطان فرج تمكن من هزمهم الا انه حاول تقريب بعض كبارالامراء ليكونوا عونًا له في قمع التمردات واعتقد انه بذلك يكفي نفسه شرهم فانعم على بيبرس الدوادر باقطاع ورتبة الاتابك المعزول ايتمش (140) .

أما عن التزامات الامراء وواجباتهم فقد كانت متعددة هي تادية يمين الطاعة والولاء للسلطان المملوكي وتقديم الفرسان للحرب والمحافظة على الامن في الداخل والدفاع عن الحدود في الخارج وتسهيل سبل النقل ووسائله كتقديم الخيل للبريد والجمال لحمل الغلال الى بيت المال كما التزم الامراء بدفع الخراج عن اقطاعاتهم وارسال الاموال والمحاصيل والهدايا كالخيول الاصيل للسلطان سنويا وحسب الظروف الطارئة مثل حج السلطان او زواجه او زيارته لامير في اقطاعه فضلا عن عمارة الجسور بالاشتراك مع الفلاحين (141)

واخيرا فقد تدهور نظام الاقطاع العسكري المملوكي بعد ان تضافرت جملة عوامل على مدى مايقارب من ثلاثة قرون (648-923هـ / 1225-1517م) وكانت في مجموعها سببا في انهيار ذلك النظام ويمكن حصرها فيما يأتي :

1- ان نظام الاقطاع المملوكي قام على الاستغلال لا على التملك ، فقد اهتم صاحبه باستغلال طاقات اقطاعه دون العمل على تنميتها مما ادى الى ضعف موارد الاقطاعات على المدى البعيد وهذا بطبيعة الحال أثر سلبا على موارد الدولة المملوكية وماليتها

2- كثرة الضرائب التي فرضت على الفلاحين وارهقت كواهلهم واضطرتهم الى ترك الزراعة مما أدى الى قلة الخدمة في الاقطاعات وضياع جزء ليس بالقليل من المحاصيل التي تعد عماد الاقتصاد المملوكي.

3- كثرة الاوقاف التي أدت الى تدهور النظام المالي بصورة عامة والاقطاعي بصورة خاصة وذلك لان أغلب الامراء قاموا بوقف ممتلكاتهم لغرض حمايتها من المصادرات .

4- العوامل الطبيعية كانت في معظم الاحيان تؤدي الى حدوث خسائر فادحة في الاقطاعات خاصة موارد المياه فقد كانت الزراعة في الاقطاعات المصرية تعتمد على مياه نهر النيل بينما في بلاد الشام تعتمد على مياه الامطار وقلما إنتظم هذان الواردان على الدوام إذ كان يطرأ عليهما كثير من التغيير فتقل مياه نهر النيل او ينعدم سقوط الامطار مما يؤدي الى بوار الاراضي وهجرة سكانها عنها في تلك السنة المجربة فضلا عن أخطار أخرى تفسد الزرع مثل الرياح المحرقة وأسراب الجراد (142) .

5- ظاهرة البيع والتنازلات والمقايضات الاقطاعية التي شهدتها العصر المملوكي وملخصها قيام الامراء والاجناد ببيع أوالتنازل عن اقطاعهم مقابل مبلغ من المال كذلك تعني مقايضة اقطاع باقطاع آخر مقابل الحصول على المال وهذا كان سببا للفساد العام الذي أصاب الدولة وأجهزتها في أواخر العصر المملوكي (143).

وخلاصة القول ان تطبيق الدول السلجوقية والزنكية والأيوبية والمملوكية لنظام الإقطاع العسكري قد أتاح لها معالجة مسألة مهمة وهي تزويد الجيش بالسلاح والعتاد والمؤن لأن الاقطاع يعد أول مواردها فهو مصدر الإيراد الدائم اللازم للانفاق على الجيش السلطاني وجيش الامراء الإقطاعيين فضلا عن تغطية النفقات العسكرية المهمة للجيش في زمن الحرب والصراع مع العدو الصليبي الذي استهدف السيطرة على بلاد المسلمين سياسيا وعسكريا ونهب ثرواتها والتحكم بمقدراتها اقتصاديا لاسيما ان هذه الدول المذكورة أعلاه والتي استقصاها البحث لدراسة نظامها الاقطاعي قد غلب عليها الطابع العسكري منذ قيامها حتى سقوطها .

هوامش البحث :

- (1) محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح (بيروت : 1981م)، ص 543.
- (2) أحمد بن علي القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الأنشا (القاهرة: 1963م)، ج 13، ص 123 ؛ ر. س. سميل ، الحروب الصليبية ، ترجمة : سامي هاشم (بيروت : 1982م) ، ص 70.

- (3) انطوان خليل ضومط ، الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري ، ط2 (بيروت : 1982م) ، ص 97.
- (4) أبراهيم علي طرخان ، النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى (القاهرة: 1968م) ، ص 32 ؛ الباز العريني ، الشرق الادنى في العصور الوسطى (بيروت: 1967م) ، ص 192 ؛ هاملتون جب "سيرة نورالدين " ضمن كتاب تاريخ الحروب الصليبية، تحرير: كينيث سيتون (عمان: 2004م)، ج1، ص165.
- (5) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج13، ص115-117.
- (6) سعيد عبد الفتاح عاشور ، مصر والشام في عصر الايوبيين والمماليك (بيروت: 1972م)، ص 138.
- (7) نائف بن حمود ابوقريحة ، النظم الحربية عند السلاجقة (الرياض: 2002م)، ص 79.
- (8) محمد بن محمد العماد الكاتب الأصفهاني ، تاريخ دولة ال سلجوق ، اختصار: الفتح بن علي البنداري (بيروت: 1978م)، ص 60.
- (9) كلود كاهن ، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية ، ترجمة : أحمد الشيخ (القاهرة: 1995م)، ص 2-5 .
- (10) العماد الأصفهاني ، تاريخ دولة ال سلجوق ، ص 55-56.
- (11) حسين امين ، تاريخ العراق في العصر السلجوقي (بغداد: 1965م)، ص 210.
- (12) أحمد رمضان أحمد ، المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، (القاهرة : 1977م) ، ص 221.
- (13) تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (القاهرة: 1911م)، ج1، ص 154.
- (14) أحمد كمال حلمي ، السلاجقة في التاريخ والحضارة (الكويت: 1986م)، ص 201.
- (15) مؤلف مجهول ، أخبار الدولة السلجوقية ، تصحيح : محمد اقبال (لاهور: 1933م)، ص 68 ؛ قاسم عبده قاسم ، في تاريخ الايوبيين والمماليك (الهرم : 2007م)، ص 11.
- (16) طرخان ، النظم الاقطاعية ، ص 22 ؛ دريد عبد القادر نوري ، سياسة صلاح الدين الايوبي في بلاد مصر والشام والجزيرة (بغداد: 1976م)، ص 442.
- (17) السلاجقة ، ص 83 .
- (18) علي محمد الصلابي ، دولة السلاجقة (بيروت : 2006م)، ص 254.
- (19) قاسم ، في تاريخ الايوبيين، ص 254 .
- (20) نظير حسان سعداوي ، جيش مصر في ايام صلاح الدين (القاهرة: 1959م)، ص 2-3 ؛ سعيد عبدالله الغامدي ، صلاح الدين والصليبيون (بيروت: د.ت)، ص 99-100 .

- (21) قلعة جعبر: قلعة قديمة تقع على نهر الفرات سميت بهذا الاسم نسبة الى صاحبها جعبر بن مالك وأستولى عليها الساطان نورالدين في سنة 563هـ/1167م . ينظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي ، معجم البلدان (بيروت : 1957م) ، ج2، ص84-85
- (22) شيزر: قلعة تشتمل على كورة في بلاد الشام قرب معرة النعمان بينها وبين حماة حوالي (35كم) . ينظر : ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج3، ص383.
- (23) عبد الرحمن أسماعيل أبوشامة ، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية (بيروت : د.ت) ، ج1، ص25-27 ؛ جمال الدين محمد بن واصل ، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، تحقيق: جمال الدين الشيال (القاهرة: 1953م) ، ج1، ص19.
- (24) عز الدين محمد بن محمد بن الاثير ، الكامل في التاريخ (بيروت : 1966م) ، ج10، ص75 ؛ جمال الدين ابوالمحاسن بن تغري بردي ، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق: جمال الدين الشيال (القاهرة: د.ت) ، ج5، ص125-126.
- (25) أبن الاثير، الكامل ، ج1، ص19، 41.
- (26) نظام الملك الحسن بن علي بن اسحاق الطوسي ، سياسة نامه أوسير الملوك ، ترجمة: يوسف حسين بكار (قطر: 1987م) ، ص67.
- (27) الطوسي ، سياسة نامه ، ص111.
- (28) الطوسي ، سياسة نامه ، ص76 ، 174.
- (29) أبوقريحة ، النظم الحربية ، ص85.
- (30) محمد بن علي الراوندي ، راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية، ترجمة : ابراهيم أمين الشواربي واخرون (القاهرة: 1959م) ، ص501 ؛ أبو قريحة ، النظم الحربية ، ص85.
- (31) أبو قريحة ، النظم الحربية ، ص89.
- (32) أبو قريحة ، النظم الحربية ، ص90 .
- (33) أبو قريحة ، النظم الحربية ، ص91.
- (34) علي بن محمد بن حبيب ، الاحكام السلطانية والولايات الإسلامية (بيروت: 1982م) ، ص195.
- (35) محمد أبي حامد ، التبر المسبوك في نصيحة الملوك ، تحقيق: محمد أحمد دمج (بيروت: 1987م) ، ص108، 171.
- (36) الصلابي ، دولة السلاجقة، ص256.
- (37) جب ، سيرة نورالدين، ص165-166.

- (38) الغامدي ، مقومات حركة الجهاد ضد الصليبيين زمن عماد الدين زنكي وابنه نور الدين (الرياض:1993م)، ص26 ؛ الصلابي ، الدولة الزنكية ،(بيروت :2007م) ، ص 274.
- (39) عماد الدين خليل ،عماد الدين زنكي (بغداد:1985م) ، ص217.
- (40) أبوشامة ، الروضتين ، ج2، ص 95-96 ؛ ابن واصل ،مفرج الكروب ، ج1، ص6،3؛
أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ،ج5، ص227.
- (41) أبن الأثير،الكامل،ج10، ص246.
- (42) العماد الاصفهاني ، البرق الشامي ، تحقيق : مصطفى الحياي (عمان :1987م)،ج3،
ص 37 ؛ الفتح بن علي البنداري ، سنا البرق الشامي ،تحقيق: فتحية النبراوي، (القاهرة:1979م
) ، ص 84 .
- (43) جب ، سيرة نورالدين ، ص165.
- (44) سروج : بلدة قريبة من حران من ديار مضر . ينظر : ياقوت الحموي ، معجم البلدان،
ج3، ص85.
- (45) بزاعة : بلدة تابعة لأعمال حلب وتبعد عنها حوالي 20كم . ينظر : ياقوت الحموي،
معجم البلدان ، ج1 ، ص437.
- (46) حارم : حصن وكورة من أعمال حلب تجاه انطاكية . ينظر : ياقوت الحموي ، معجم
البلدان، ج2، ص184.
- (47) بعرين : وتلفظ بأرين أيضا وهو الأصح ، وهي بلدة تقع بين حمص وساحل البحر المتوسط
. ينظر : ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج1، ص452.
- (48) أبن الأثير ، الكامل ،ج11، ص334-335 ؛ أبو شامة ،الروضتين ، ج1، ص151-
152 ؛ ابن واصل ، مفرج الكروب،ج1، ص157-158.
- (49) حسنين محمد ربيع ،النظم المالية في مصر زمن الايوبيين ،(القاهرة:1964م)، ص 26؛
أحمد رمضان أحمد ، المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، (القاهرة:
1977م) ، ص 223 ؛ نوري ، سياسة صلاح الدين، ص 442 .
- (50) الكامل ، ج11، ص 324-325.
- (51) أبويعلی حمزة بن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ،تحقيق: اميدوز،(بيروت:1908م)،
ص282 ؛ أبن الأثير ، التاريخ الباهر في الدولة الاتابية ،تحقيق :عبد القادراحمد طليمات
(القاهرة :1963م)، ص 73-74.
- (52) العماد الاصفهاني ، حروب صلاح الدين ، (القاهرة : 2004م)، ص 26.
- (53) أبن الأثير ، الكامل ، ج11، ص 94 ؛ التاريخ الباهر، ص66.
- (54) التاريخ الباهر ، ص80 ؛ أبو شامة ، الروضتين ، ج1، ص111-112.

- (55) مفرج الكروب ، ج1، ص280.
- (56) حصن الأكراد : حصن منيع اقيم على جبل الجليل المتصل بلبنان ويقابل حمص من جهة الغرب وقد احتله الصليبيون سنة 503هـ / 1109م وبقي في ايديهم حتى تحريرها في عهد السلطان المملوكي بيبرس . ينظر: ياقوت الحموي ،معجم البلدان ،ج2، ص264. وهناك دراسة مفصلة عن هذا الحصن . ينظر: مصعب حمادي الزيدي ، " حصن الاكراد ودوره في الصراع الاسلامي الصليبي" (مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية،الموصل:2008م)، المجلد7، العدد4، ص241-265.
- (57) أبن الأثير، الكامل ،ج11، ص294.
- (58) قاسم ، في تاريخ الايوبيين ، ص12.
- (59) جامكية : وهي لفظة فارسية بمعنى راتب والجوامك هي الرواتب النقدية التي كانت تعطى للجنود. ينظر: المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق : محمد مصطفى زيادة (القاهرة:1956م)، ج1، ص699.
- (60) أبن الأثير،الكامل ، ج11، ص325 ؛ أبوشامة ،الروستين ،ج1، ص365 ؛ أبن واصل، مفرج الكروب ، ج1، ص150.
- (61) خليل ،عماد الدين زنكي، ص225.
- (62) العريني ، الشرق الادنى ، ص192؛ سميل ، الحروب الصليبية ، ص73.
- (63) طرخان ، النظم الاقطاعية ، ص48، 32.
- (64) أحمد ، المجتمع الإسلامي ، ص223.
- (65) قاسم ، ماهية الحروب الصليبية ، (القاهرة :1993م) ، ص 188-189 ؛ في تاريخ الأيوبيين، ص100.
- (66) عاشور، مصر والشام ، ص138؛ الصلابي ،صلاح الدين الايوبي وجهوده في القضاء على الدولة الفاطمية في مصر وتحرير بيت المقدس (بيروت:2008م) ، ص365-366.
- (67) العريني ، الشرق الادنى ، ص157 ؛ منذر الحايك ، مملكة حمص في العصر الأيوبي (دمشق :2000م)، ص280.
- (68) أبوالمكارم الأسعد بن مماتي ، كتاب قوانين الدواوين ، جمعه وحققه : عزيز سوريال عطية (القاهرة :1991م)، ص354-355 .
- (69) قبالات : جمع قبلة وهي الارض التي يتقبلها أصحابها ، أي يقيمونها بمبلغ من المال يؤدونه عنها في كل سنة . ينظر : طرخان ، النظم الاقطاعية ، ص23.
- (70) السلوك ، ج1، ص97.

- (71) أبوشامة ،الروضتين ،ج1،ص184 ؛ محمد بن أبي بكر بن قاضي شهبة ،الكواكب الدرية في السيرة النورية ،تحقيق:محمود زايد (بيروت:1978م)،ص187.
- (72) صبح الأعشى ،ج4،ص50.
- (73) محمد عبدالغني الأشقر ، نائب السلطنة المملوكية في مصر (القاهرة :1999م)،ص48-49.
- (74) للمزيد من التفاصيل حول أسماء المقطعين واقطاعاتهم في العهد الايوبي. ينظر: محمود ياسين التكريتي ، الايوبيون في شمال الشام والجزيرة ،(بغداد:1981م) ،ص352-354.
- (75) الكامل ،ج11،ص417، 444.
- (76) المقرئزي ، السلوك ، ج 1 ،ص582 ،ج2 ،ص82 .
- (77) أبن واصل ، مفرج الكروب ،ج2،ص378-379.
- (78) البيرة : قرية تقع بين مدينتي القدس ونابلس . ينظر : ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج1،ص526. وتبعد حوالي (6 كم) عن القدس . ينظر: ثيودريش ، وصف الأماكن المقدسة في فلسطين ، ترجمة وتحقيق ودراسة : سعيد عبدالله البيشاوي وآخر (عمان : 2003 م) ، ص124.
- (79) أبن الأثير، الكامل ،ج11،ص480 ؛ أبن واصل ، مفرج الكروب ،ج2،ص139.
- (80) أبن واصل ، مفرج الكروب ،ج2،ص139.
- (81) حصن كيفا ويقال كيبا : بلدة وقلعة عظيمة مشرفة على نهر دجلة بين آمد وجزيرة أبن عمر. ينظر: ياقوت الحموي ،معجم البلدان،ج2،ص277.
- (82) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ،ج6،ص94.
- (83) بهاء الدين بن شداد ،النوادرالسلطانية والمحاسن اليوسفية المسمى سيرة صلاح الدين الأيوبي ، تحقيق:جمال الدين الشيال (القاهرة :1964م)،ص246 ؛ أبن واصل ، مفرج الكروب ،ج2،ص381.
- (84) ربيع ،النظم المالية، ص29 ؛ العريني ،الشرق الادنى، ص166 ؛ الغامدي ، صلاح الدين والصليبيون ،ص102-103 ؛ الصلابي ،صلاح الدين ،367 .
- (85) المقرئزي ، السلوك ،ج1،ص71.
- (86) أحمد ، المجتمع الإسلامي ، ص225 .
- (87) العماد الأصفهاني ،الفتح القسي ،ص120، 96 ؛ إسماعيل بن علي أبوالفدا ، المختصر في أخبار البشر ،(القاهرة :د.ت) ،ج2،ص53 .
- (88) الصلابي ،الأيوبيون بعد صلاح الدين والحملات الصليبية من الرابعة الى السابعة (القاهرة :2008م)،ص15-16 .

- (89) أبْن الاثير، الكامل، ج11، ص518؛ أبْن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص410-252، 411؛ أحمد، المجتمع الإسلامي، ص228.
- (90) الفلقشندي، صبح الاعشى، ج13، ص146.
- (91) الغامدي، صلاح الدين والصليبيون، ص103-105.
- (92) التكريتي، الايوبيون، ص351؛ الصلابي، صلاح الدين الايوبي، ص367.
- (93) المقرئزي، الخطط، ج1، ص101.
- (94) أحمد بن عبدالوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: محمد أمين، (القاهرة: 1992م)، ج27، ص89؛ أبْن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص29.
- (95) ربيع، النظم المالية، ص38-62، 39-63؛ أحمد، المجتمع الإسلامي، ص229؛ نوري، سياسة صلاح الدين، ص448.
- (96) التكريتي، الايوبيون، ص351-352.
- (97) تل الصافية: قلعة شيدها الملك فولك الانجوي في جنوب مملكة بيت المقدس الصليبية بين بيت لحم وعسقلان سنة 537هـ / 1143م. ينظر: هانز ابراهارد ماير، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة وتعليق: عماد الدين غانم (ليبيا: 1990م)، ص136؛ سميل، الحروب الصليبية، ص214؛
- Robin Fedden and John Thomson, Crusader Castle (London: 1957), p.24.
- (98) المقرئزي، السلوك، ج1، ص64-65.
- (99) العماد الاصفهاني، الفتح القسي في الفتح القدسي، تحقيق: مصطفى فهمي الكتبي (القاهرة: د.ت)، ص351-352.
- (100) الغامدي، صلاح الدين والصليبيون، ص107.
- (101) الروضتين، ج2، ص15؛ أبْن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص89؛ عماد الدين أسماعيل بن كثير، البداية والنهاية (بيروت: 1967م)، ج12، ص304.
- (102) ربيع، النظم المالية، ص40؛ الصلابي، صلاح الدين الايوبي، ص368.
- (103) الغامدي، صلاح الدين، ص110.
- (104) قاسم، في تاريخ الأيوبيين، ص101.
- (105) عاشور، مصر والشام، ص138-139.
- (106) الخوارزمية: ينتسب الخوارزمية الى انوشكين أحد الاتراك في بلاد السلطان السلجوقي ملكشاه، وكان يشغل وظيفة ساقى واشتهر أبْنه محمد بالعلم والادب واصبح حاكما على إقليم خوارزم الواقع في المجرى الاسفل لنهر جيحون ولقب بخوارزم شاه. ينظر: نافع توفيق العبود، الدولة الخوارزمية نشأتها وعلاقاتها مع الدول الإسلامية (بغداد: 1978م)، ص11-13.

- (107) عاشور ، مصر والشام ، ص 139.
- (108) العريني ، الممالك ، (بيروت : 1967م)، ص 168 ؛ أحمد، المجتمع الإسلامي، ص 229 .
- (109) طرخان ، النظم الاقطاعية ، ص 145.
- (110) عبدالمنعم ماجد ، التاريخ السياسي لدولة سلاطين الممالك في مصر دراسة تحليلية للازدهار والانهيار (القاهرة : 1988م)، ص 276 ؛ البيومي اسماعيل ، النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين الممالك ، (القاهرة : 1998م)، ص 342.
- (111) عاشور، مصر في عصر دولة الممالك البحرية ، (القاهرة : 1959م)، ص 122 ؛ اسماعيل ، النظم المالية ، ص 301.
- (112) المقرئزي ، السلوك ، ج 1 ، ص 509.
- (113) ماجد ، نظم دولة سلاطين الممالك ورسومهم في مصر ، (القاهرة : 1964م) ، ص 140-141.
- (114) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 13 ، ص 457.
- (115) المقرئزي ، السلوك ، ج 2 ، ص 155.
- (116) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 13 ، ص 153-162، 167، 154.
- (117) المقرئزي ، الخطط ، ج 3 ، ص 342 ؛ محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق : محمد مصطفى ، (القاهرة : 1984م) ج 2 ، ص 319 .
- (118) صبح الأعشى ، ج 13 ، ص 153 .
- (119) أبْن إياس ، بدائع الزهور، ج 2 ، ص 24-25 .
- (120) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 4 ، ص 15 .
- (121) فخرالدين محمد بن شكر الكتبي، عيون التواريخ، تحقيق: فيصل السامر (بغداد: م)، ص 132 .
- (122) أبوالفدا ، المختصر، ج 4 ، ص 91 ، 93 .
- (123) أحمد ، المجتمع الإسلامي ، ص 232 .
- (124) القيراط : مقياس مساحة مصري ويعادل في الوقت الحاضر 24/1 فدان أو 175,035م². ينظر : فالتر هنتس ، المكايل والاوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة : كامل العسلي ، ط 2 (عمان : 2001م) ، ص 98 .
- (125) طرخان ، النظم الاقطاعية ، ص 63-64 ؛ الأشقر، نائب السلطنة ، ص 132.
- (126) أسماعيل ، النظم المالية ، ص 302.
- (127) ضومط ، الدولة المملوكية ، ص 99-100.

- (128) مفيد الزيدي ، موسوعة التاريخ الاسلامي "العصر المملوكي " (عمان :2003م)، ص231.
- (129) العريني ، المماليك ، ص171.
- (130) الروك : ويقصد به استرجاع جميع الاقطاعات لاعادة توزيعها بشكل يرضي السلطان المملوكي الجديد الذي كان يقوم بايجاد تشكيلات جديدة في المناصب الادارية والثاني في منح الاقطاعات مكافئة للانصار وعزلا للاعداء والمناهضين ، وقد ظهر الروك لأول مرة في الدولة المملوكية في عهد السلطان لاجين سنة 697هـ /1297م لاسباب سياسية واجتماعية ومالية . ينظر : العريني ، المماليك ، ص186.
- (131) علي أبراهيم حسن ، مصرفي العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني، ط4، (القاهرة :1954م)، ص 221-222 ؛ عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ط2، (القاهرة:1976م)، ص361.
- (132) العريني ، المماليك ، ص171-172.
- (133) النويري ، نهاية الارب ، ج8، ص200-201.
- (134) طرخان ، مصرفي عصر دولة المماليك الجراكسة ، (القاهرة:1960م)، ص218-219 ؛ عاشور، العصر المماليكي، ص360-361.
- (135) أبن اياس، بدائع الزهور، ج1، ص130-132 ؛ أبن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص246-247.
- (136) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة، ج9، ص51-52.
- (137) المقرئزي، الخطط ، ج3، ص350-353 .
- (138) طرخان، النظم الاقطاعية ، ص159 ؛ ضومط ، الدولة المملوكية ، ص111.
- (139) العريني، المماليك ، ص173 ؛ ضومط ، الدولة المملوكية ، ص113.
- (140) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج12، ص195.
- (141) طرخان، النظم الاقطاعية ، ص198-199 ؛ مصر في عصر دولة المماليك ، ص235 ؛ ضومط ، الدولة المملوكية ، ص117-118 .
- (142) إسماعيل، النظم المالية ، ص331-333.
- (143) عاشور، العصر المماليكي ، ص363 ؛ ماجد ، التاريخ السياسي ، ص277 ؛ الأشقر، نائب السلطنة، ص137-138.

